

أكدت في ندوة لها غياب الرؤية المستقبلية للشباب الكويتي وعدم تطبيق المساواة الدستورية

الحركة الشعبية الوطنية: العمالة الكويتية في القطاع الخاص مهمشة

الذي سعى إلى إحلال الأيدي العاملة الوطنية ثم فشل القانون ولم تستفد العمالة الوطنية منه في شيء. وزاد: أن القانون السابق يتكون من 7 أبواب تشتمل على الأحكام العامة، والاستخدام والتلمذة والتدريب المهني، وعقد العمل الفردي بخصوص تكوين عقد العمل والتراتبات العامل، والتأديبية، وانتهاء عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة، وظروف العمل والأجر مدفوعة الأجر والسلامة المهنية وقواعدها، وعلاقة العمل الجماعي ومنظمات العمل والحق النقابي وعقد العمل الجماعي وشروطه ومنازعاته وأخيراً تفويض العامل والعقوبات.

تعميش العمالة في القطاع النفطي

بدوره، طالب رئيس منصور ناصر المطيري وزير النفط بالوكالة أنس الصالح بالتدخل السريع لحل هذه الأزمة ومحاسبة المسؤولين لتقاعسهم المستمر تجاه العمالة الوطنية في عقود الشركات النفطية، لافتاً إلى أن ما نتحدث عنه هو قضية في غاية الأهمية فالعمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص تم تهميشها من قبل مؤسسة التترول الكويتية، حيث لم تراعى ولم تلتزم بالقانون النفطي رقم 1969/28 الذي نص على أن العمالة الوطنية التي تعمل في العقود النفطية يحق لها جميع الميزات التي يحصل عليها زملائهم في القطاع النفطي الحكومي ونحن في نقابة العاملين في عقود شركة نفط الكويت نطالب المؤسسة بأن تطبق القانون على العمالة الوطنية التي تعمل في عقود الشركات النفطية، وأن تنصفهم من الظلم الذي وقع عليهم. وتابع: إن المسؤولين في شركة نفط الكويت لا يلتزمون بسلم الرواتب، ما تسبب في حرمان العاملين من الزيادات المالية السنوية منذ سنوات طويلة، وبالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الشركات اليوم بتعمد فصل زملائنا الموظفين من دون رقابة من جهة إدارة التكوين، وإنما لسن نفق مكتوفي الأيدي وستطالب بإحالة هذه الشركات إلى التحقيق، وإلى وقف الكونتركت المتعاقد من خلال شركة نفط الكويت.



عبدالله الشطي



منصور المطيري



سعد الحجيلان



سعد الحجيلان

كما سنترك هذه المطالب في أعناق نواب الأمة ومجلس الوزراء.

دعم المواطنين في الخاص

من جهته، ذكر رئيس المكتب القانوني في الحركة الشعبية الوطنية عبدالله ياسين الشطي أن العمالة الوطنية تلعب دوراً كبيراً في القطاع الأهلي، ولذلك يجب على الدولة تسهيل سبل العمل أمام الشباب من خلال التواصل مع مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في بناء الوطن، بالإضافة إلى توفيرها أماكن العمل المناسبة وتقديم الحوافز المالية والمعنوية مع التركيز على تطبيق قانون دعم العمالة رقم 2010/6 بشأن العمل في القطاع الخاص وعلاج عيوبه بأسرع وقت، ليكون القطاع الخاص آمناً على المواطنين ومنحه حقوقه والامتيازات التي يستحقها، لا سيما عند انتهاء الخدمة. وأكد أن الحركة الشعبية الوطنية تطالب بزيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص بحيث لا تقل عن 60٪ في كل شركة، وسرعة محاسبة الشركات التي تمسح بالوطن وتتحايل على القانون وتخضع من أعداد العمالة الوطنية بنسبة الطر، مشيراً إلى أن النسبة الموجودة حالياً متواضعة جداً، والحكومة تتخاذل وتتساهل مع بعض المتخفين، ما يعني عدم سياسة قوية لدخول العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص.

وتابع: إن شباب الكويت يملكون الطاقات والمواهب والقدرات، وقد أثبتوا ذلك في جميع المجالات ومن الواجب إعطاؤهم الفرصة الأكبر، فقد وصلوا للعالمية، وتشهد بذلك المنظمات الإقليمية والعالمية، مبيناً أن من المحزن عدم استخدام الموظفين أصحاب الخبرة



جانب من الحضور في ندوة حقوق العمالة الوطنية التي نظمتها الحركة الشعبية الوطنية (شانافاس قاسم)

وهذا التهميش ليس خاصاً الكبير قبل الصغير، وإعادة النظر في آلية التكوين المتبعة في الشركات النفطية كلها، والالتزام بمنح العاملين فيها من أبناء الكويت المزايا السنوية، خصوصاً أن هناك الكثير من الشكاوى المقدمة بحقهم في الهيئة العامة للقوى العاملة بسبب الظلم وعدم منح الحقوق. وتسائل كيف لا يطبق القانون يا وزير النفط وقد أقر في مجلس الأمة وصادق عليه صاحب السمو، وهو يتضمن مبادئ دستورية من أهمها حق العامل المواطن، وأحقته في عقود الشركات النفطية بالحصول على المزايا أسوة بزملائه في الشركات النفطية الأخرى،

ودعا الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء ووزير النفط إلى احترام القانون وتطبيقه فقد أقسم الجميع أمام صاحب السمو وأمام الشعب الكويتي على ذلك، ومن الواجب إنصاف العاملين الكويتيين في عقود الشركات النفطية الذين نحذر نحن في تهميشهم وتفضي المساس بحقوقهم، كما نطالب وزير النفط بتطبيق القانون على

خصوصاً الحكومة تتجاهل تطبيق القانون رقم 1969/28 الخاص بعقود الشركات النفطية والميزات المالية التي يستحقونها أسوة بزملائهم العاملين في الشركات النفطية الحكومية.

سعود الحجيلان:

نطالب بإدارة

للتكوين في كل

شركة أهلية تابعة

لـ «القوى العاملة»

سعد الحجيلان:

المميزات أمر

مستحق للعاملين

في الشركات

النفطية أسوة

بزملائهم

عبدالله الشطي:

من المهم تعديل

سلم الرواتب

وتخفيض سن

التقاعد للعاملين

في القطاع الخاص

تسلط ملاك الشركات

أما سكرتير العلاقات

الخراجية في الاتحاد العام

لعمال الكويت الأسبق سعد

على الحجيلان فذكر أن ما

يؤلم النفس هو تسلط

في القطاع الخاص، ووقوف

الحكومة عاجزة متفرجة

دون أن تقوم بأي تحرك

لإنقاذ العمالة الوطنية،

فيعرض أصحاب الشركات

يلتفون على القوانين، ولا

يحلون من عدم تطبيق

نسب العمالة لديهم أو رقابة

على الشركات، بل تجرأوا

أكثر وأكثر وقاموا بعمليات

تسريح للموظفين أمام أعين

المسؤولين في الدولة.

وتابع: إن ما رأيناه خلال

الفترة الأخيرة من تكبيل

العمل النقابي وقطع السنة

غالبية النقابات عن الدفاع

عن حقوق الموظفين يؤكد

بلا شك أن هناك تواطؤاً

مع القطاع الخاص الذي

يريد أن يلتهم حقوق

الجميع على مرأى ومسمع

من أكثر النواب، لافتاً إلى

أننا نتحدث اليوم من منبر

الحركة الشعبية الوطنية

التي تسعى دائماً لنقل صوت

المواطن بالصورة الإيجابية

إلى كل المسؤولين، ونسعى

لتحقيق آمال المواطنين.

ورأى أن هناك عبثاً وأضحا

بمبارس في سوق العمل

بالقطاع الخاص ولا يخفي أن

هناك سحقاً لحقوق المواطنين

وميزاتهم، والحكومة

والمجلس هما من يتحملان

هذا الضرر والتهميش وعلى

النواب ورئيس الوزراء أن

يتحملوا مسؤولياتهم كاملة

تجاه الشعب، خصوصاً ما

يتعلق بقضايا المستحقة،

لأن التاريخ سيذكرهم أنهم

تركوا أبناء الوطن عرضة

للظلم والاستنزاف وابتزاز

الحقوق من قبل التجار.

ووجه الحجيلان نداء من

خلال وسائل الإعلام وعبر

الحركة الشعبية الوطنية

بضرورة التدخل السريع

والعاجل لوقف الإجحاف

بحق العمالة الوطنية في

القطاع الخاص، وعلى

الحكومة أن تعلم أن مصير

هؤلاء أمانة في يدها ستسأل

عنها أمام الله وأمام التاريخ.

عروض

منتصف الموسم

تصل لغاية

أزياء نسائية | أزياء رجالية | أحذية
حقائب وأكسسوارات | ديكورات | أمتعة

جاشنمال
JASHANMAL

22420071 / 2، شارع فهد السالم، تلفون: 25309740
القطار، تلفون: 24342263 (24 ساعة) - 360 مول، تلفون: 22635016
الفحاحيل، مجمع الكوت، تلفون: 23930856 - نلال ستر، تلفون: 22635016
jashanmal.net

جمعيّة الخالديّة التعاونية
Al Khaldiya Co-op Society

تم بعون الله وتوفيقه

انعقاد الجمعية العمومية العادية مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٤/٢٦ حيث تم التصديق على التقريرين المالي والإداري للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وتعيين مراقب حسابات للسنة المالية ٢٠١٦.

وقد عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعه يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٤/٢٧ وتم تشكيل الهيئة الإدارية للمجلس على النحو التالي:

| م | الاسم | الترتيب |
|---|----------------------------|-----------------------------------|
| ١ | وليد عبدالله محمد السنوسي | رئيس مجلس الإدارة (بالتصويت) |
| ٢ | م. أحمد خزيم علي الخزيم | نائب رئيس مجلس الإدارة (بالتصويت) |
| ٣ | خالد أحمد حسن البصيري | أمين سر مجلس الإدارة (بالتزكية) |
| ٤ | طلال سعد سليمان العليمي | أمين الصندوق (بالتزكية) |
| ٥ | سامي محمد ناصر المنبج | عضو مجلس الإدارة |
| ٦ | عادل محمد سعد الحليبه | عضو مجلس الإدارة |
| ٧ | فهد سعد محمد النخيلان | عضو مجلس الإدارة |
| ٨ | نايف محمد نايف الخليفي | عضو مجلس الإدارة |
| ٩ | نواف عبدالله سالم الحسينان | عضو مجلس الإدارة |

ومجلس الإدارة ينتهز هذه الفرصة ليتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الجمعية العمومية الكرام على ثقتهم الغالية، مؤكداً للجميع بذل المزيد من الجهد والإخلاص في العمل لما فيه تطور ورقي الجمعية.

والله ولي التوفيق،،،،

مجلس الإدارة